مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

# مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني – دراسة تحليلية لمعدل الاختراق للفترة 2012/1995 –

إلياس شاهد[1]، عبد النعيم دفرور[2]

1 - حي 1نوفمبر، كوينين- الوادي- 39000
chahed_ilias@yahoo.fr

2 - حي 1نوفمبر، كوينين- الوادي- 39000
naimdefrour@hotmail.fr

**الملخص -**

علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة هي علاقة جد قوية، حيث بعد قطاع التأمين فيها من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، وفي تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يؤدي إلى تطور واستقرار نشاط القطاعين العام والخاص، ومن هذا المنطلق حرصت الجزائر على تنظيم قطاع التأمين وفق أفضل المعايير والممارسات المهنية وتطبيقها. من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أنه نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليا وفنيا، وانخفاض مستوى الاستثمار .فقد أخفق قطاع التأمين في مساهمته النسبية في النمو الاقتصادي .مع غياب الأثر الايجابي للتأمين على النمو الاقتصادي، حيث أن علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي هي علاقة جد ضعيفة في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية -**

**التأمين، النمو الاقتصادي، سوق التأمينات الجزائري، معدل الاختراق، الناتج المحلي الخام.**

# The contribution of the insurance sector in the growth of the national economy - An analytical study of the penetration rate for the period 1995/2102

**Abstract-**

The Relationship Between Insurance And Economic Growth In Developed Countries Is A Very Strong Relationship, Seeing That The Insurance Sector Is One Of The Important And Vital Sectors Through The Key Role Played By Insurance Companies In The System Economic Development In General, Reducing The Risk And Compensating Those Affected, Leading To The Development And Stability Of Public And Private Sector Activity. It Was In This Spirit That Algeria Sector In Accordance With The Best Standards And Professional Practices And Their Application.

Through This Study, It Was Concluded That, Due To The Weakness Of The Algerian Insurance Market Financially And Technically, And The Low Level Of Investment. The Insurance Sector Has Failed In The Relative Contribution To Economic Growth. With The Absence Of The Positive Impact Of Insurance On Economic Growth, While The Relationship Between Insurance And Economic Growth Is A Very Weak Relationship In Algeria.

**Key Words**

Insurance, Economic Growth, Algerian Insurance Market, Penetration Rate, GDP.

**مقدمة –**

إن للتأمينات دور هام في تنمية اقتصاديات الدول, ولا أحد يتجاهل أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة, إذ أنها تعمل على زيادة القدرات الإنتاجية للدول ورفع معدل النمو الاقتصادي, وتحسين الوضع الاقتصادي وذلك من خلال دورها المزدوج, فبالإضافة إلى إدخال الأمان والاستقرار في حياة الإنسان اليومية والعملية, ومنحه الثقة بالنفس وتحرير باله من التفكير في المخاطر التي قد تشغله إذا أراد أن يقوم بمشروع أو انجاز عمل, فهي لديها أيضا أثر وإسهامات في النمو الاقتصادي وذلك من خلال العمل على تجميع حصيلة معتبرة من الموارد المالية وتوظيفها في مجالات شتى في الحياة الاقتصادية.

فالنمو الاقتصادي يهتم بعملية زيادة الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعظم من طاقة الاقتصاد كعملية مستمرة وطويلة الأجل. تناولت الدراسات الاقتصادية المعاصرة النمو الاقتصادي بالدراسة والتحليل، وتطرقت إلى علاقته مع مختلف المتغيرات الاقتصادية إلا أنها لم تتطرق إلى علاقته بالتأمين ومدى العلاقة السببية معه ونسبة وقوة التأثير المتبادل، حيث أن النمو الاقتصادي وتطوير التأمين مترابطين، إذ أن الاقتصاد بدون خدمات التأمين يكون أقل تطورا وغير مستقر.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التأمينات والنمو الاقتصادي، وتحليل مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، وتطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام، ومعرفة الصعوبات التي تواجه قطاع التأمين في الجزائر، ومحاولة إيجاد سبل معالجتها، وذلك بغرض زيادة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي، وفي النمو الاقتصادي.

- **إشكالية الدراسة:**

وتنبع أهمية الدراسة من دور التأمين في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية .حيث أن هذه الدراسة تساعد على فهم علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي، وعليه يمكن طرح الإشكالية الأساسية للموضوع على النحو التالي:

**- إلى أي مدى يمكن أن يساهم التأمين في نمو الاقتصاد في الجزائر؟**

**- فرضيات الدراسة:**

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- يسهم سوق التأمين في النمو الاقتصادي إسهاما ضعيفا نتيجة ضعف سوق التأمين في الجزائر.
- لا يعتبر الدخل الحقيقي متغيرا مؤثرا على أقساط التأمين في الجزائر ؛
- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى التأمينات، حيث أن الناتج المحلي الخام هو من يؤثر في قطاع التأمينات الجزائري.

ولمعالجة الفرضيات قسمنا هذه المقالة إلى ثلاثة محاور كالآتي:

**المحور الأول: الإطار النظري للتأمين والنمو الاقتصادي**

**المحور الثاني: مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني**

**المحور الثالث: : تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (PIB)**

**المحور الأول: الإطار النظري للتأمين والنمو الاقتصادي**

يعتبر التأمين أداة لحماية أصحاب المشاريع الاقتصادية لمواجهة الخسائر المفاجئة التي تضطرهم إلى زيادة أسعار السلع, مما يعمل على اختلال التوازن في تكلفة السلعة و بالتالي على نظام الأسعار التي يعتبر بدوره عاملا من عوامل حفظ التوازن في الاقتصاد الكلي.

**أولا: مفهوم التأمين**

**1. تعريف التامين:** التأمين بالمفهوم العام هو توفير الأمان وطمأنينة النفس وزوال الخوف من خطر محتمل حدوثه, والتخفيف من نتائجه وآثاره والخسائر التي قد تنجم عن تحقق الخطر المؤمن ضده[1].

- **التأمين لغة:** فهو من أَمِنَ أمنا وأمنة وأمانا, ضد الخوف, فهو يعني سكون القلب واطمئنانه وثقته..., وأمَّنه على الشيء تأمينا جعله في ضمانه[2].

- **اصطلاحا:** نظام اجتماعي يهدف إلى تكوين احتياطي لمواجهة الخسائر الغير مؤكدة التي يتعرض لها رأس المال عن طريق نقل عبء الخطر من شخص واحد إلى عدة أشخاص أو مجموعة من الأشخاص، أي أنه نظام يصمم لتخفيض ظاهرة عدم التأكد للخسائر المالية عن طريق نقل عبء الخطر[3].

التأمين وسيلة أو نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشآت من الخسائر المادية المحتملة, الناشئة عن تحقق الأخطار المؤمن منها وذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه الأخطار إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسائر المالية التي يتكبدها وذلك في مقابل أقساط محددة محسوبة وفقا لمبادئ رياضية وإحصائية[4].

**2. أنواع التأمين:** يعرف التأمين بأنه مجال شاسع للغاية بحيث أن نطاق تطبيقه غير محدود, فكلما تعددت الأخطار ظهرت أنواع جديدة من التأمين[5].

**أ- التأمينات على الأشخاص:** يعرف التأمين على الأشخاص بأنه عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن بدفع مبلغ معين أو تقرير إيراد إذا ما حدث أمر يتعلق بشخص

المؤمن له, كما يمكن للمؤمن له أن يعقد التأمين لنفسي الخطر عند عدة مؤّمنين و إذا حصل الخطر سوف يحصل على مجموعة من التأمين المتفق عليها, و له عدة صور منها:

- التأمين على الإصابات و الحوادث.
- التأمين على المرض.
- التأمين على الزواج و الأولاد.
- التأمين على الحياة.

**ب- التأمين على الأضرار:** يسعى التأمين على الأضرار إلى إصلاح الخسائر التي تصيب مال المؤّمن له مباشرة و هو يخضع بكافة أنواعه إلى المبدأ التعويضي و ينقسم بدوره إلى قسمين:

- **التأمين على الأشياء:** ويعمل على حماية المؤمن له من الأضرار المادية التي قد تصيبه في ماله أو عقاره بسبب تحقق مخاطر متعددة, و يندرج تحت هذا التأمين:
  - التأمين ضد الحريق
  - التأمين ضد السرقة
  - التأمين ضد أضرار المياه
  - التأمين ضد البرد بالنسبة للفلاحة.
- **التأمين على المسؤولية:** ويهدف إلى تغطية خسائر مادية التي يترتب عن مسؤولية المؤمن له بسبب الأضرار التي لحقت بالغير, والذي يكون فيها مسؤولا قانوناً.

ويسعى التأمين على المسؤولية إلى تحقيق الحماية الاجتماعية بفضل الضمان الذي يمنحه المؤمن, فيمكن للمؤمن له إعادة رؤوس أمواله دون أن يتحمل الخسائر التي وقعت بسبب مسؤوليته وفي نفس الوقت تعويض الضحية عن كل الخسائر التي ألحقت به.

**ج- التأمين على القروض الموجهة للتصدير:** هو وسيلة من وسائل التمويل المصرفي و أداة تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لشركة التأمين من تغطية المخاطر التجارية و غير التجارية للقرض المرتبطة بعمليات التصدير فيما بين الدول, كما أنه أداة من أدوات تنمية الصادرات من خلال ضمان الائتمان المرتبط بالتصدير بين مشتري محلي و بائع أجنبي.

## 3. الأهمية الاقتصادية للتأمين[6]:

**أ- التأمين وسيلة للاستثمار والادخار:** يعتبر التأمين وسيلة للاستثمار من خلال تكوين رؤوس الأموال التي تتجمع من الأقساط، والتي تدفع منها التعويضات عند وقوع الحوادث, ويحتفظ بجزء منها كاحتياطي بينما يستغل الباقي في تكوين رؤوس أموال كبيرة ينتج عنها عوائد استثمارية تعطي الثقة والطمأنينة للمستأمنين, خاصة فيما يخص حصولهم على مبالغ التأمين المتفق على دفعها عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وبالتالي فإن التأمين يعتبر عنصر هام في تنشيط السوق المالية وتوسيعها.

أما فيما يخص العنصر الادخاري فيظهر جليا في تأمينات الحياة وعقود التأمين المختلط.

**ب- العمل على زيادة الإنتاج:** نظرا لما يتميز به التأمين من توفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة, مما يشجع الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات إنتاج جديدة أو التوسع في مجالات إنتاجهم الحالية, وبالتالي مساعدتهم في زيادة القدرة الإنتاجية والوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير. ومن ناحية أخرى فإن توافر التغطية التأمينية للأفراد العاملين بالمنشآت والمشروعات من الأخطار المختلفة سيساعد على استمرارهم في العمل, وهذا سينعكس على تنمية قدراتهم العملية ويرفع الكفاءة الإنتاجية لديهم.

**ج- تسهيل واتساع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية:** يلعب التأمين في هذا المجال دورا بارزا وأساسيا، فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب مال أن يقرض

ماله ما لم يطمئن إلى أن موضوع ضمان المال؛ سواء أكان موضوع الضمان هذا منقولا أو ثابتا غير مهدد بالفناء نتيجة تحقق خطر ما، ويقوم التأمين بتوفير هذا الضمان في حالة تحقق الخطر. ومن هنا جاءت أهمية التأمين في تسهيل واتساع الائتمان، فالبنوك مثلا لا توافق على إقراض المشاريع ورجال الأعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم.

د- **العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية**: ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية من حيث شمولها لفئات جديدة، حيث يساعد ذلك على زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من الموجة التضخمية، وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة قيمة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم في حالات البطالة والمرض والإصابة لهم ولمستحقيهم من أرامل ويتامى في حالة الوفاة. بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم على السلع والخدمات، وهذا ما يساعد على زيادة الطلب على السلع والخدمات.

هـ- **الدور الوقائي للتأمين**: إن هذا الدور يتجسد بعدة وسائل، وكما نعلم أن شركات التأمين تهدف إلى تخفيض مبالغ التأمين فتعمل على تكوين جمعيات مشتركة بينها بقصد دراسة أسباب المخاطر؛ ومن ثم اتخاذ الاحتياطات الكافية لتوخي حدوثها مرة أخرى، ومن أجل ذلك تستعين بالخبراء والمختصين بهدف توعية الأفراد وأصحاب المؤسسات وإرشادهم إلى طرق الوقاية من الحوادث والتقليل منها، كما قد تستعين بالنشريات التي تبين فيها الوسائل الفنية والتقنية في مكافحة الحريق كاستعمال المطافئ أو فيما يتعلق بحوادث المرور. كما قد تلجأ الشركات إلى تقديم تشجيعات كمنح إعفاءات من القسط أو تخفيضه للمؤمن له الذي لا يقع له خطر خلال فترة معينة.

و- **المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة**: يعمل التأمين بشقيه التجاري والاجتماعي على امتصاص جزء كبير من العمالة في المجتمع؛ ذلك أن التوسع

في عمليات التأمين يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية، إدارية ومهنية في فروعه المختلفة من إداريين ومهندسين وعمال.

ز- **المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات**: يمثل التأمين بند من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال حيث تسجّل فيه أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرّمة مع شركات التأمين في الخارج، كذلك تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين والعمليات المرتبطة باستثمارات مباشرة تقوم بها شركات إعادة التأمين في الخارج.

## 5. تأثير التأمين على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد:

أ- **الدور الاقتصادي للتأمين**: التأمين يواكب تطور الأخطار باختلاف أنواعها، فهو يعمل على الحفاظ على هدفه الأساسي (الحماية) وحتى يكون وسيلة للمضاربة تفرض الدولة رقابة خاصة علة شركات التأمين تتمثل في المحافظة على التزاماتهم إزاء المؤّمن لهم وذلك بتكوين احتياطات مختلفة.

ومع كل هذا يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة، فهو يقوي الاقتصاد الوطني ويصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى، وبالتالي على المردودية الاقتصادية من خلال[7]:

- **تكوين رؤوس أموال وتمويل المشاريع**: يعمل التأمين على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية، لأن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، ومنه شركات التأمين لا تكتنز هذه الموال بل توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات...)، و بالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عن ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد و بالتالي تحقيق الاستمرار الاجتماعي.

- **التأمين مصدر للعملة الصعبة**: تعتبر بعض البلدان التأمين مصدرا لاستقطاب العملة الصعبة، وذلك يخلق مجالا للمعاملات التجارية و المالية مع

الخارج(دفع الأقساط، حركة رؤوس الموال، تعويض المتضررين...)، وقد يكون رصيد العمليات موجبا أو سالبا حسب السنوات و حسب هيكل قطاع التأمين للبلد المعني، فإذا كان موجبا فهو يؤدي إلى جلب العملة الصعبة و العكس صحيح.

- **التأمين وسيلة ائتمان:** يسهل عملية اكتساب القرض بفضل الضمانات التي يمدها للموردين و بالتالي يساهم في تكوين الدخل الوطني بتوليد قيمة مضافة للاقتصاد بفضل تشجيع الاستثمار عن طريق الطمأنينة و الضمان الذي يمنحه.

ب- **التأمين وميزان المدفوعات:** وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة، وبالتالي يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية[8].

ج- **التأمين والتضخم:** يلعب التأمين دور مهما في الحد من خلق الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة وهذا من خلال:

- الإقبال على طلب التأمين يؤدي حتما إلى حجز الموال التي كانت ستنفق.
- يعمل التأمين على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة، مما يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة وفي النهاية التوازن بين العرض والطلب.

د- **التأمين والدخل الوطني:** لمعرفة أهمية التأمين في الاقتصاد فلا بد من معرفة أقساط التأمين للفرد الواحد وعلاقته مع الناتج الوطني الخام. وكلما كانت العلاقة مهمة سيكون دليل على تطور البلد المعني، ويساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة وتقاس هذه الأخيرة بالفرق ما بين رقم العمال لقطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال السنة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير.

**ه- المساهمة الكمية:**

- **دفع مباشر للموارد في الاقتصاد الوطني بفضل دفع مبالغ تأمين للمؤّمن لهم.**
- **تزويد الاقتصاد الوطني بأموال من خلال تموين مؤسسات خاصة أو حكومية بالسلع والخدمات.**
- **توفير رؤوس الأموال لاستثمارها في مشاريع مختلفة[9].**

**ثانيا :الإطار النظري للنمو الاقتصادي**

**1- تعريف النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.**

**تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك .فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر اتفقت معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أو الدخل الوطني الإجمالي (GNI)، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[10].**

**2- مقاييس النمو**: قبل أن يتم التفريق بين النمو والتنمية من قبل الاقتصاديين نظرا لعدم شمول النمو لمشاكل التنمية، فقد استخدمت معايير الدخل كوسيلة لقياسهما، ومنها[11]:

**أ- الدخل الوطني الكلي**: حيث اقترح " Mead " استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يُقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا.

**ب- الدخل الوطني الكلي المتوقع**: وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

**ج- متوسط نصيب الفرد** :وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط . فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج .وفي هذا الشأن اعتقد Charles " Kindleberger " أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية،

**د - معادلة "Singer" :** حيث في سنة 1952 وضع Singer معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، و (P) فهي إنتاجية رأس المال ( إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان، حيث قام Singer بافتراض أن S = %6 من الدخل الوطني، و P = 0,2 % و R = 1,25 % .

فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D = - 0,5%) وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات Singer كانت صادقة في عهده، فهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة.

**3- التأمين عامل للنمو الاقتصادي[12]:**

**أ- دور الوساطة المالية:** باعتبار التأمين كعامل للوساطة المالية، حيث أنه يلعب دور أساسي في جمع المدخرات العائلية للأفراد ومن ثم إعادة توزيعها في الاقتصاد. ولأجل دوره في الوساطة المالية، فإن تطوير سوق التأمينات لها أيضا آثار على مستوى جمع الأموال في الاقتصاد.

كما أن شركات التأمين تتنافس فيما بينها على مستوى سوق الوساطة المالية. وهذه المنافسة فيما بينها ترفع من فعالية الاقتصاد وتحسن خدمات الوساطة المالية مما يسمح للمستثمرين بالاستفادة من أوعية مالية جديدة ومتنوعة، وتسهل أيضا الرغبة والقدرة علي الاستثمار في مشاريع ذات درجة عالية من الخطورة.

**ب- مكانة التأمين في الدورة الاقتصادية:** اختبار الدورات الكبيرة للموارد المالية يكتب عبر جدول العمليات، والذي يوضح دور شركات التأمين في جمع الأموال العائلية (أموال الاستهلاك) هذا الدور الأساسي، أي بدل توجيها الأموال إلى الاستهلاك العائلي يمكن إعادة توجيها عبر التأمين إلى ما يسمى بإدخار السوق المباشر, وهذا عبر أقساط التأمين التي يتم تجميعها وإعادة توزيعها واستثمارها في مجالات أخرى سواء عبر شركات التأمين نفسها، أو عبر طرحها للتداول في سوق الوساطة المالية، وهذا ما يسمى بالادخار المالي للسوق.

**ج- التأمين، مخفض للخطر:** بعد دور الوساطة المالية، فإن الدور المميز للتأمين هو تسهيل المعاملات الاقتصادية بفضل تحويل وتقسيم الخطر، حيث يمكن الربط نظريا بين مستوى التطور المالي للبلد وتطور سوق التأمينات فيها.

يمكن للتأمين المساهمة أيضا في النمو وخلق فرص عمل متنوعة، فالتأمين يسمح بتخفيض الاحتياج لرأس المال اللازم للإنتاج .كما يسهل التجديد في إطار التكفل بأخطار جديدة .يسمح بتقديم تكملة مميزة ومهمة لنظام الحماية الاجتماعية العامة) تقاعد وصحة .(في عالم في الحقيقة مؤطر عبر تغير اجتماعي و ديموغرافي سريع، عبر ظهور أخطار جديدة (أخطار مناخية، أخطار تكنولوجية، أخطار السن والاعتماد) تكملة بين التأمينات الاختيارية ونظم التأمينات العامة هو في حد ذاتها فرصة.

**د- تدعيم أثر التأمين والنمو الاقتصادي:** قطاع التأمينات قد أصبح عامل اقتصادي أساسي وجامع رئيسي لادخار الجزائريين خاصة فيما يتعلق بإيداع هذه المدخرات (مع ملاحظة أن هذه الحصة من المدخرات التأمينية) توجد

لتمويل الشركات .ولشركات التأمين واجب أخلاقي وقانوني للوقاية من الخطر وتقليصه.

**المحور الثاني: مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني**

**أولا. تطور قطاع التامين في الجزائر:** إذا أخذنا عقود التأمين في الجزائر بالمنظار التاريخي، فإنه يمكن التمييز بين فترة الاحتلال وفترة الاستقلال، لأن كل فترة لها نصوصها ومميزاتها الظرفية والاقتصادية والسياسية.

**1. فترة الاحتلال:** لم تكن وضعية الجزائر سهلة في هذه المرحلة فيما يتعلق بمجال التأمين؛ بسبب التقدم البطيء الذي شهدته خاصة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن نظام التأمين الجزائري في هذه المرحلة ارتبط بتطور نظام التأمين الفرنسي. حيث طبقت فرنسا عدة نصوص تتعلق بالتأمين وأهمها تلك النابعة من قانون التأمين الصادر في 13 جويلية 1930[13].

**2. فترة الاستقلال:** تميزت هذه الفترة بالعديد من المراحل إلى غاية الإصلاح المطبق سنة 1995.

**أ- المرحلة الأولى:** رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي في الجزائر سنة 1962، إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين وظل يؤدى من طرف مؤسسات أجنبية. وتبدأ هذه المرحلة من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 والقاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال.

**ب- المرحلة الثانية:** وتبدأ من صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين، ويتعلق الأمر هنا بالقانون الصادر في 08 جوان 1963[14]، والمتضمن إلزامية مراقبة وحراسة جميع شركات التأمين العاملة بالجزائر وإخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية لممارسة نشاطها.

والواقع أن المشرع الجزائري لجأ إلى هذه التدابير الجديدة قصد الحد من تحويل المبالغ المالية التي كانت الشركات الأجنبية للتأمين تحوّلها للخارج عبر قنوات إعادة التأمين.

ج- **المرحلة الثالثة**: وتتمثل في احتكار الدولة الجزائرية لجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، وقد تجسدت بالأمر الصادر بتاريخ 27 ماي 1966[15]، حيث أشارت المادة الأولى منه على أنه "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة". كما بسطت الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأميمها بالأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966.

د- **المرحلة الرابعة**: أهم ما يميز هذه المرحلة هو إلغاء احتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين، والذي جسّد ذلك هو المرسوم 95- 07 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995[16] المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر، حيث قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالاحتكار. ولأول مرة يفتح المجال من خلال هذا المرسوم للشركات الخاصة والأجنبية لممارسة عمليات التأمين بالجزائر، كذلك أهم ما جاء به مرسوم 95 – 07 هو إنشاء المجلس الوطني للتأمينات "CNA".

كذلك في هذه المرحلة وخلال سنة 2005 جرت أعمال مناقشة مشروع مراجعة الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات؛ أدت هذه الأعمال في فيفري 2006 إلى إصدار القانون رقم 06- 04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات[17].

**ثانيا. الشركات المقدمة لخدمات التأمين:** تغطي التأمينات الجزائرية ثلاث أنواع من نشاطات التأمين وهي:

- التأمين المباشر الممارس من قبل الثلاثة عشر شركة تأمين:

❖ أربعة شركات عمومية : SAA- CAAR- CAAT- CASH.

❖ ثلاثة عشر شركة خاصة: TRUST - SALAMA - ALLIANCE - - TAAMIN - CAARAMA - 2A - MACIR VIE - SAPS CIAR - GAM AXA VIE - AXA DOMMAGE - Al.Djazair Cardif

❖ 02 تعاضديات (CNMA- MAATEC).

- إعادة التأمين المستغلة من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR).
- التأمينات المتخصصة المستغلة من قبل: ❖ CAGEX لتأمين قرض التصدير.

❖ SGCI لتأمين القرض العقاري[18].

**ثالثا. هيئات مراقبة قطاع التأمين**: تتمثل هذه الهيئات في:

**1- مديرية التأمينات بوزارة المالية:** هذه المديرية تسمح لوزارة المالية بمعرفة كل ما يجري بداخل هذا القطاع، وهي بمثابة مرآة.

تتشكل هذه المديرية من: - نيابة المديرية للتنظيم.

- نيابة المديرية للمراقبة.
- نيابة المديرية للتحليل والدراسات.

ومن مهام نيابة المديرية للتنظيم نجد:

إعداد وتطبيق أي نص ذو طابع تشريعي أو تنظيمي متعلق بالتأمين وإعادة التأمين.

فحص الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين.

المساهمة في دراسة وإعداد مشاريع نصوص تشريعية وتنظيمية كانت قد شرعت فيها إدارات أخرى والتي تخص نشاط التأمين.

أما نيابة المديرية للمراقبة فتتكلف خصوصا بالحرص على قانونية عمليات التأمين وإعادة التأمين، كذلك القيام بعمليات المراقبة والفحص الميداني لعمليات المحاسبة والمالية في شركات التأمين والوسطاء[19].

فيما تقوم نيابة المديرية للتحليل بتوحيد وتلخيص العمليات المحاسبية والمالية لنشاط التأمين وإعادة التأمين؛ تحليل العمليات المحاسبية والمالية؛ إعداد التقديرات حول آفاق تطوير نشاطات قطاع التأمينات؛ دراسة وتقديم التدابير الضرورية لتنفيذ الأحكام القانونية المتعلقة بمقاييس تسعير المخاطر[20].

**2- المجلس الوطني للتأمينات (CNA)**: تم إنشاء المجلس في 25 جانفي 1995 بموجب الأمر رقم 95- 07 وبدأ ممارسة نشاطه يوم 24 أكتوبر1997، وهو هيئة تابعة لوزارة المالية لها دور استشاري، ويسعى إلى تطوير نشاط التأمين وتنظيمه ليصبح ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني.

تعرفه المادة رقم 274 من القانون الجزائري: « يحدث جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات، ويترأس هذا المجلس الوزير المكّلف بالمالية، ويستشار المجلس في المسائل المتعلقة بوضعية نشاط التأمين وإعادة التأمين وتنظيم القطاع وتطويره. وينعقد بطلب من رئيسه أو أغلبية أعضائه. كما يمكن للمجلس أن يعد مشاريع تمهيدية لنصوص تشريعية أو تنظيمية داخلة في مجال اختصاصه بتكليف من الوزير المكلف بالمالية أو بمبادرة منه»[21].

**3- الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (UAR)**: أنشئ في 22 فيفري 1994 وتم اعتماده في 24 أفريل 1994 وفقا للقانون رقم 31- 90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1994 المتعلق بالجمعيات التي لها صفة الجمعية المهنية. يهتم الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين بمشاكل المؤمنين وهذا من خلال السعي لتحقيق الأهداف التالية:

ترقية وتطوير نشاطات القطاع وإبراز مزايا مهنة التأمين؛

السعي من أجل تحسين نوعية الخدمات التي تقوم بها شركات التأمين وإعادة التأمين؛

المساهمة في تحسين مستوى الكفاءة وتكوين العمال في القطاع؛
المبادرة بكل عمل يهدف إلى ترقية ممارسة المهنة والتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية[22].

**4- الجهاز المكلّف بتحديد تعريفة الأخطار:** يحدث لدى الوزير المكلف بالمالية جهاز متخصص في مجال التعريفات، يهتم هذا الجهاز المتخصص بإعداد مشاريع التعريفات ودراسة تعريفات التأمين السارية المفعول وتقييمها؛ كما يكلف بإبداء رأيه حول أي نزاع في مجال تعريفات التأمين من طرف شركات التأمين.

تتحدد العناصر المكونة لتعريفة الأخطار كما يلي:

نوعية الخطر واحتمالية وقوعه؛

نفقات اكتتاب وتسيير الخطر؛

أي عنصر تقني آخر يتعلق بالتعريفة الخاصة بكل عملية من عمليات التأمين.

في مجال التأمينات الإلزامية تحدد إدارة الرقابة التعريفة أو المقاييس الخاصة بها باقتراح من الجهاز المتخصص في ميدان التعريفة بعد إبداء رأي المجلس الوطني للتأمينات[23].

**رابعا. الإصلاحات القانونية لقطاع التأمين:** استوحى نشاط التامين في الجزائر بعد الاستقلال نصوصه من التشريع الفرنسي، مرورا بعد ذلك بمراحل عدة نوجزها فما يلي[24]:

**1963**: رقابة الدولة لنشاط التامين للحد من التسرب المخيف للأموال المدخرة آنذاك نحو الخارج.

**1966**: احتكار الدولة لمختلف شركات التامين وجاء ذالك في إطار النظام الاشتراكي الذي اعتمد في تلك الفترة ومرحلة الاقتصاد المخطط.

**1976**: إعادة هيكلة سوق التامين الجزائري بإدخال التخصص على الشركات الوطنية بحيث كل شركة تتخصص في فرع ما من الأخطار ( الأخطار البسيطة أخطار النقل....الخ).

**1980**: صدر أول قانون جزائري للتامين قانون 80- 07 وكان يهدف لتطوير نشاط التامين من منظور اشتراكي محض وأن يكون التامين وسيلة تسمح للدولة بإدارة ومراقبة الاقتصاد.

**1988**: إلغاء قانون تخصص شركات التأمين.

**1995**: تم تحرير نشاط التأمين و السماح لشركات خاصة دخول السوق و جاء ذالك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والتي شملت عدة مجالات بما فيها قطاع الخدمات المالية والتأمين.

**1996**: قرار رقم 007 المؤرخ في 1996/10/02 والذي يحدد نسب التوظيف المالية الواجب احترامها حسب كل الأصناف لكل من شركات التأمين وإعادة التأمين.

**2002** : قرار وزاري معدل ومتمم لقرار 1996 لحساب نسب التوظيف بتخفيضها.

**2006**: 20 فيفري 2006 تنص التعاملات البنكية الخاصة بالتأمينات في بيع المصارف المعنية لخدمات تأمين معينة إلى الخواص لحساب شركة تأمين.

**2007** : شهر ماي مرسوم تنفيذي يحدد كيفية وشروط توزيع منتجات التأمين من قبل البنوك والمؤسسات المالية الشبيهة وشبكات التوزيع، وفي أوت 2007 مرسوم تنفيذي يحدد المنتجات القابلة للتوزيع.

**2008** : حددت وزارة المالية النسبة القصوى لمساهمة أي بنك عمومي أو خاص ينشط في الساحة الجزائرية، في رأس مال شركات التأمين وإعادة التأمين ب 15 % من خلال المرسوم التنفيذي الصادر في الجريدة الرسمية.

## خامسا. النشاط التقني لشركات التأمين

1. **الإنتاج حسب شركات التأمين:** سنحاول توضيح تطور إنتاج الشركات المكوّنة لقطاع التأمينات.

**الجدول رقم 01**: يمثل إنتاج التأمين حسب الشركات **الوحدة**: مليون دج

| السنوات / الفروع | 2007 | | 2008 | | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | الحصة | المبلغ | المبلغ | المبلغ | الحصة | المبلغ | الحصة | المبلغ | المبلغ | الحصة | المبلغ |
| SAA | 14 719 | 27 % | 16 408 | 14 719 | 16 408 | % 27 | 20 072 | % 25 | 21 147 | 24 % | 23 163 | % 24 |
| CAAR | 8 157 | 15 % | 11 068 | 8 157 | 11 068 | % 15 | 12 802 | % 16 | 13 740 | 16 % | 14 097 | % 14 |
| CAAT | 10 588 | 20 % | 12 688 | 10 588 | 12 688 | % 20 | 14 083 | % 17 | 14 637 | 17 % | 15 502 | % 16 |
| TRUST ALG | 1 433 | 3 % | 1 340 | 1 433 | 1 340 | % 3 | 1859 | % 2 | 1868 | % 2 | 2314 | % 2 |
| CIAR | 3 345 | 6 % | 4 628 | 3 345 | 4 628 | % 6 | 5981 | % 7 | 6113 | % 7 | 6680 | % 6 |
| 2 A | 2 118 | 4 % | 2 121 | 2 118 | 2 121 | % 4 | 3039 | % 4 | 3203 | % 4 | 3595 | % 4 |
| MAATEC | 32 | 0 % | 36 | 32 | 36 | % 0 | 60 | % 0 | 81 | % 0 | 157 | % 0 |
| CNMA | 3 141 | 6 % | 3 959 | 3 141 | 3 959 | % 6 | 6748 | % 8 | 6732 | % 8 | 8085 | % 9 |
| CASH | 6 563 | 12 % | 10 172 | 6 563 | 10 172 | % 12 | 7481 | % 9 | 7900 | % 9 | 8376 | % 9 |
| SALAMA | 1 422 | 3 % | 1 916 | % 3 | 2 490 | % 3 | 2540 | % 3 | 2797 | % 3 | 3277 | % 4 |
| ALLIANCE | 932 | 2 % | 1 676 | % 2 | 2 852 | % 4 | 3423 | % 4 | 3903 | % 5 | 3715 | % 4 |
| GAM | 1 322 | 2 % | 1 645 | % 2 | 2 108 | % 3 | 2911 | % 4 | 2849 | % 3 | 3373 | % 4 |
| CARDIF | 17 | 0 % | 277 | % 0 | 536 | % 1 | 715 | % 1 | 901 | % 1 | 1073 | % 1 |
| AXA domm | - | - | - | - | - | - | - | - | 02 | - | 382 | - |
| SAPS | - | - | - | - | - | - | - | - | 241 | - | 1070 | % 1 |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| TALA | - | - | - | - | - | - | - | - | 561 | % 1 | 1169 | % 1 |
| CARAMA | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 1799 | % 1 |
| AXA vie | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 251 | - |
| MACIR vie | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 977 | % 1 |
| MUTUALISTE | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 578 | - |
| المجموع | 53 789 | 100 % | 67 884 | %100 | 77 339 | %100 | 81 713 | 100 % | 86 675 | 100 % | 99 630 | %100 |

**المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقارير وزارة المالية حول نشاط التأمين في الجزائر للفترة 2012/2007.**

**نلاحظ من خلال الجدول أن نشاط التأمين في تحسن مستمر، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذ انتقل حجم الأقساط من 53.7 مليار دج سنة 2007 إلى 99.6 مليار دج في سنة 2012 محققا بذلك زيادة تقدر بـ 45.9 مليار دج, وكان لشركات التأمين العمومية (SAA, CAAT, CAAR) مساهمة كبيرة في هذه الزيادة، إذ حققت كل شركة من هذه الشركات في السنتين الأخيرتين 2012/2011 زيادة في حجم الأقساط.**

**كما ساهمت الشركات الجديدة التي اعتمدت (AXA dommage, SAPS, TALA, CARAMA, AXA vie, MACIR vie, MUTUALISTE) في هذه الزيادة بحوالي 5.5 مليار دج .**

**2. الإنتاج حسب الفروع: سوف نوضح من خلال الجدول التالي إنتاج التأمين حسب الفروع.**

**الجدول رقم 02**: يمثل إنتاج السوق حسب الفروع.

**الوحدة**: مليون دج.

| السنوات / الفروع | 2007 | | 2008 | | 2009 | | 2010 | | 2011 | | 2012 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | الحصة | المبلغ | الحصة | المبلغ | الحصة | المبلغ | الحصة | المبلغ | المبلغ | الحصة | المبلغ |
| تأمين السيارات | 24 525 | 46 % | 29 530 | 44 % | 35 433 | 46 % | 40 329 | 50 % | 43 958 | 51 % | 53 118 | 53 % |
| تأمين الممتلكات | 19 455 | 36 % | 25 946 | 38 % | 28 868 | 37 % | 26 708 | 33 % | 29 215 | 34 % | 32 559 | 33 % |
| النقل | 5 158 | % 9 | 5 752 | % 8 | 6 109 | % 9 | 6054 | % 7 | 5679 | 6 % | 5262 | 5 % |
| أخطار فلاحيه | 517 | % 1 | 716 | % 1 | 762 | % 1 | 1051 | % 1 | 1047 | 1 % | 1398 | 1 % |
| تأمين الأشخاص | 3 542 | % 7 | 5 394 | % 8 | 5 789 | % 7 | 7533 | % 9 | 6761 | 8 % | 7290 | 7 % |
| تأمين القرض | 592 | % 1 | 546 | % 1 | 378 | % 0 | 47 | % 0 | 14 | 0 % | 3 | 0 % |
| المجموع | 53 789 | 100 % | 67 884 | 100 % | 77 339 | 100 % | 81 713 | 100 % | 86 675 | 100 % | 99 630 | 100 % |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بناءا على تقارير وزارة المالية حول نشاط التأمين في الجزائر للفترة 2007/2012.

من خلال الجدول نلاحظ أن سوق التأمينات تحت سيطرة وهيمنة فرعين كبيرين هما فرع السيارات وفرع تأمين الممتلكات، فمنذ سنة 2007 وهما يستحوذان على ما يفوق الـ 80% من مجموع الأقساط, حيث بلغت حصة كل منهما في سنة 2012 على التوالي 53% و33٪.

وعلى غرار جميع السنوات فقد ظل سوق التأمين مموّل من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات, فهو يمثل 53٪ من إنتاج السوق في 2012 وعليه فقد

حقق هذا الفرع زيادة قدرت بـ 28.5 مليار دج (من سنة 2007 إلى سنة 2012 ) وترجع هذه الزيادة إلى:

- تطور حظيرة السيارات في الجزائر؛
- تطور مجال عقد تأمين السيارات، الضمان المغطي لكل الأخطار (Garantie tous risques)؛

رغم حصتها الضعيفة (7%) عرفت التأمينات على الأشخاص زيادة تصل حوالي 4 مليار دج, حيث ارتفعت من 3.5 مليار دج في سنة 2007 إلى 7.3 مليار دج في 2012، ونتجت هذه الزيادة بالخصوص عن الخدمات المقدمة من طرف الشركات التي اعتمدت حديثا وتختص بالتامين على الحياة.

**المحور الثالث: تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (PIB)**

نستعرض تحليلا لتطور رقم الأعمال المحقق في سوق التأمين الجزائري ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

**أولا. تطور رقم أعمال المحقق في سوق التأمين الجزائري:** حقق قطاع التأمين الجزائري قبل صدور الأمر 95 /07 زيادة في رقم أعمال القطاع قدرت ب 9.7مليار دج سنة 1994 مقابل 8.1 مليار دج في 1993، وقد كانت نسبة كبيرة من رقم الأعمال مصدرها التأمينات الإلزامية.

أما في سنة 1995 فقد قدر رقم أعمال القطاع ب 13.2 مليار دج، أي ارتفع ب 36 % مقارنة بسنة 1994 وتعود هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل أثرت على حجم الإنتاج كأثر تخفيض قيمة الدينار في أفريل 1994 بأكثر من 40 %, زيادة في حجم إنتاج قطاع المحروقات والناجم عن اكتشاف حقول بترولية جديدة وإمضاء عدة عقود مع شركات أجنبية.

**الجدول رقم 03**: يمثل تطور رقم أعمال قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة (2012/1995) **الوحدة**: مليار دج

| السنوات | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رقم أعمال قطاع التامين | 13.6 | 15.5 | 16 | 16.4 | 17.5 | 19.5 | 21.3 | 29.1 | 31.2 |
| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
| رقم أعمال قطاع التامين | 36.7 | 41.4 | 46.5 | 53.7 | 67.8 | 77.4 | 81.7 | 86.6 | 99.6 |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات تقارير وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات للفترة 2012/1995

**الشكل رقم 01**: يمثل تطور رقم أعمال قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة (2012/1995)

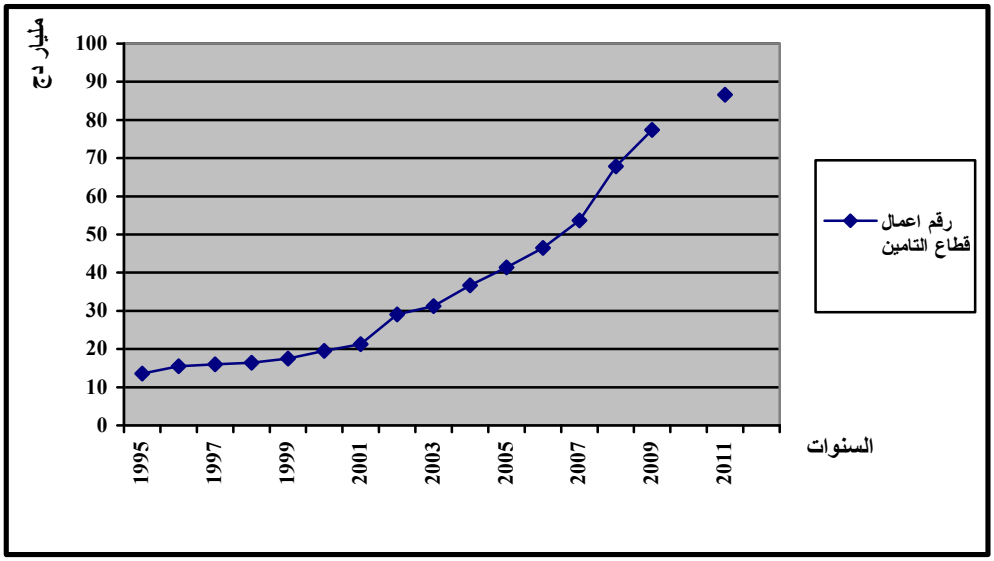


**المصدر**: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول الذي يوضح تطور رقم أعمال القطاع المحقق من طرف القطاع بعد صدور الأمر 07/95 حيث عرف ارتفاعًا منذ سنة 1995، وذلك بمعدلات متزايدة وصلت أقصاها سنة 2002 بمقدار 33 % مقارنة بسنة 2001, ويعود سبب هذا النمو بصفة خاصة إلى ارتفاع الاستثمار الوطني الذي قدر ب 14%، وكذا تشديد شروط إعادة التأمين الناجم عن الأحداث التي ميزت عام 2001 من فيضانات 10 نوفمبر 2002 .

خلال سنة 2003 عرف القطاع تنظيم جديد حيث تم إدخال الإلزامية في مجال تغطية آثار الكوارث الطبيعية بموجب الأمر رقم 03 /12 المؤرخ في 26 أوت 2003 (نتيجة لضخامة الأضرار الناجمة عن هذه الكوارث) كما تم بمقتضى المادة 117 لقانون المالية لسنة 2003 استبدال الصندوق الخاص

بالتعويضات (FSI) بصندوق ضمان السيارات (FGA) بغرض منح الصندوق إمكانيات أكثر للتكفل الأحسن بضحايا حوادث المرور في حالة عدم وجود تغطية تأمينية, حيث يتمتع هذا الصندوق الجديد الموضوع تحت سلطة وزارة المالية بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية إلا أن رقم أعمال القطاع لم يعرف تطورًا كبيرًا.

أما سنة 2004 فقد عرف القطاع دخول حيز التطبيق لإلزامية تأمين آثار الكوارث الطبيعية (CAT,NAT) وحدوث كارثة صناعية كبيرة والمتمثل في حريق مركب سوناطراك (Glik) بسكيكدة[25].

وقد شهدت هذه السنة ارتفاع رقم أعمال القطاع ب 17.7 % مقارنة بسنة 2003، كما وقد عرف رقم الأعمال زيادة خلال سنة 2005 تقدر ب 12.9 %أما سنة 2006 فقد قدرت هذه الزيادة ب 12.3 % حيث عرفت هذه السنة إصدار القانون 04/06 المعدل للأمر 07/95 والذي أدخل مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحرير قطاع التأمين بشكل أكبر بغية توفير الظروف الملائمة لتفعيل أدائه مما يحقق ترقية نشاط القطاع.

أما سنة 2007 فقد سجل رقم أعمال القطاع زيادة تقدر ب16.9 % مقارنة بسنة 2006 في حين بلغ سنة 2008 مقدار 67.8 مليار دج مقابل 53.7 مليار دج سنة 2007 أي بزيادة بلغت 26.1%, وبقي الرقم في تصاعد سنوي وكل بوتيرة اقل حيث حقق خلال السنوات 2009 و2010 و2011 المبالغ التالية 77.4 و81.7 و86.6 مليار دج على التوالي, وفي سنة 2012 حقق زيادة كبيرة قدرت ب 13 مليار دج عن سنة 2011 ليقارب رقم أعمال القطاع 100 مليار دج.

**ثانيا. مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام:** يرتبط نشاط التأمين ارتباطًا وثيقًا بالنشاط الاقتصادي, فتراجع معدل النمو الاقتصادي في بداية

التسعينات أثر سلبًا على رقم أعمال قطاع التأمين حيث انخفض معدل اختراق رقم الأعمال الإجمالي بالنسبة للناتج الداخلي الخام (PIB) من 1.2% سنة 1992 إلى 0.75 % سنة 1993 و 0.46% سنة 1994.[26]

**الجدول رقم 04**: يمثل تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام للفترة (2012/1995)

| السنوات | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الاختراق | %0.67 | %0.58 | %0.58 | %0.59 | 0.54 % | %0.49 | 0.51 % | %0.64 | %0.59 |
| السنوات | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
| معدل الاختراق | %0.60 | %0.55 | %0.55 | %0.57 | 0.61 % | %0.77 | 0.68 % | %0.71 | %0.75 |

**المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات تقارير وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات للفترة 2012/1995**

**الشكل رقم 02**: يمثل تطور نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (معدل الاختراق) للفترة (2012/1995)

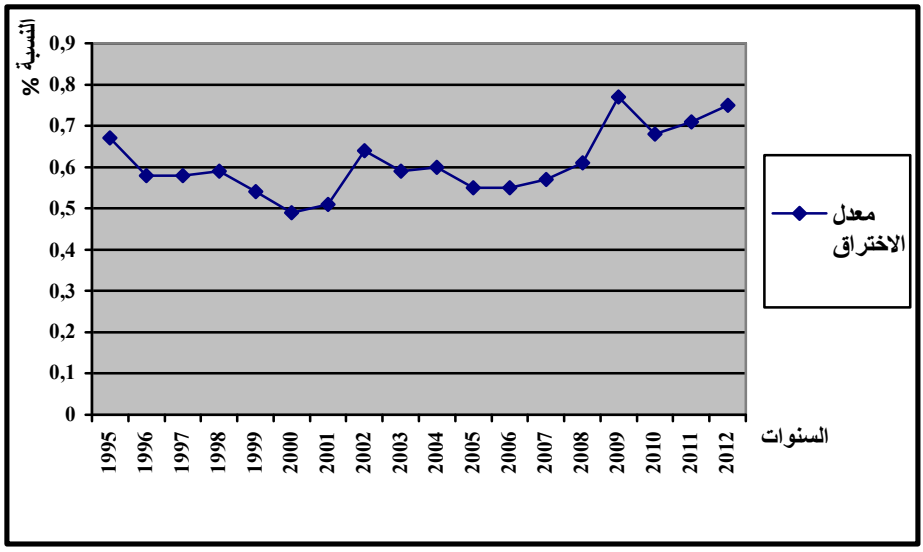


**المصدر**: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجدول السابق

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي الخام (PIB), تعرف تذبذبا إذ انتقلت من 0.67% سنة 1995 حيث أن الناتج الداخلي الخام يشير إلى ركود الاقتصاد الوطني في الفترة 1997 و1998، حيث بلغت قيمته 2781.6 مليار دج في سنة 1998 مقابل مبلغ 2762.40سنة 1997 أي معدل نمو اقل من 1 ٪، هذه الوضعية ناتجة عن انخفاض سعر البترول المسجل خلال سنة 1998.

معدل الاختراق والذي يمثل حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للقطاع خارج الموافقات الدولية إلى الناتج المحلي الخام المسجل في سنة 1998 فقد ظل في مستوى السنة السابقة حيث لم يتجاوز0.59 ٪ مقابل 0.58 ٪ سنة 1997 و 0.58٪ سنة 1996 و 0.67 ٪ في سنة 1995، وهذه المعطيات تؤكد ركود نشاط التأمين في مستوى ضعيف إضافة إلى أخذه منحى بالانخفاض خلال سنوات التسعينات .

لتتراجع سنة 2000 إلى 0.49 % ، وفي السنة التي تلتها عرف هذا المؤشر تحسنا حيث ارتفع إلى 0.51 ٪220، بسبب ارتفاع إنتاج التأمينات خارج الموافقات الدولية بأكثر من 11.6 ٪ وفي سنة 2002 بلغ الناتج الداخلي الخام 4455 مليار دج بنسبة نمو 5.5 ٪ ونفس الشيء بالنسبة إلى إنتاج التأمينات خارج الموافقات الدولية حيث ارتفع بنسبة 32.8 ٪ مما أدى إلى تحسن ملحوظ في معدل النفاذية 0.64 ٪ ، ثم بدأ هذا المعدل بالانخفاض ووصل إلى 0.60 ٪ سنة 2004 , لكن عادت النسبة للارتفاع وتستقر سنة 2006 في حدود 0.55 %.

ومرة أخرى فقد سجل هذا المعدل ارتفاعا ملحوظا في سنة 2009 مقارنة بعام 2008 فقد سجل نسبة 0.77 ٪، كما خلال السنوات 2010 و2011 و2012 تحسن المعدل قليلا, لكنه بقي ضعيف حيث سجل المعدلات التالية: 0.68% و0.71 % و0.75 % على التوالي, وهذا راجع إلى الزيادة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي من جهة والتطور الإيجابي في الإنتاج لصناعة التأمين في الفترة 2008 إلى غاية 2012 من جهة أخرى.

ويبقى هذا المعدل ضعيفا إذا ما قورن بدول الجوار كالمغرب ب 2.9 % تونس ب2 % ، وبدول العالم الأخرى كجنوب إفريقيا ب16 % وبريطانيا ب 16.5 % لنفس السنة.

وهذا راجع إلى الصورة السيئة عن قطاع التأمين وثقافة التأمين في البلاد، وحسب دراسة أجراها المجلس الوطني للتأمين CNA حول " موقف الجزائريين من التأمين ضد الكوارث الطبيعية CAT-NAT " فالأسباب ترجع إلى عدم وضوح الرؤية حول هذا القطاع وعدم وجود الحوار والاتصالات من الجهات العاملة في هذا القطاع، إضافة إلى انخفاض مستوى دخل الأسرة وعدم وجود سوق مالي منظم، كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تفاقم الوضع[27].

**ثالثا. تشخيص الصعوبات التي تعترض قطاع التأمين الجزائري**

يعزو خبراء صناعة التأمين المحلي أهم أسباب تأخر وتباطؤ وتيرة نمو القطاع إلى النقاط الأساسية التالية:

**1- ضعف ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني خارج المحروقات:** من أهم العوامل التي تؤثر على الاكتتاب والتعاقد

مع شركات التأمين في الجزائر استفحال ظاهرة التبعية الريعية التي أسفرت عن عدم تنوع القاعدة الإنتاجية لجهاز العرض أدت إلى تفشي العديد من المشاكل، على غرار ارتفاع المعدلات الفعلية للبطالة (تزعزع منظومة الأجور والرواتب) والتضخم (النفقات والمستويات المعيشية) والفقر (انخفاض مستوى الدخل الفردي)، ومنه انخفاض متوسط نصيب الفرد من أقساط التأمين .

**2- نقص فادح في تكوين الكوادر البشرية وتأهيل الخبرات الفنية:** عدم الاستفادة من مئات الإطارات الجزائرية التي تتخرج سنويا من الجامعات الوطنية، كما أن انعدام سياسات واضحة للاستثمار في رأس المال البشري كأصل فكري أدى إلى لا جودة الخدمات المقدمة. على غرار قلة وجود إعلام ودوريات متخصصة، ونقص في مكاتب الاستشارة في مجال الخدمات التأمينية حيث يتم اللّجوء إلى المكاتب الأجنبية.

**3- غياب نظام معلومات وطني موحد خاص بالقطاع:** فالتضارب في الأرقام والتباين في الإحصائيات المقدمة من مديرية التأمينات بوزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات يبرز هذا الطرح، كما أنّ النقص الشديد في البيانات والمعطيات الحديثة اللاّزمة لمزاولة عمليات التأمين حيث لا يتم استيفاؤها بصورة صحيحة ومنتظمة في السوق الجزائري والتي تعيق في تسهيل مأمورية صناع القرار على القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية (التسويقية، الفنية، المالية) بالرغم من التوسع في إدخال الحاسبات الآلية في معظم الأسواق .

**4- غياب الفضاءات المالية وقصور مجالات الإستثمار:** لا تلعب بورصة القيم المنقولة في الجزائر دورها كوعاء لتعبئة السيولة المالية كما هو الشأن في الدول المتطورة أو حتى المجاورة كتونس والمغرب، توظف فيها شركات التأمين مدخرات واشتراكات زبائنها المتعاقدين معها كأسهم في البورصة والبنوك، فسوق الأوراق المالية بالجزائر غير نشطة والأفق المنظور لها لا تزال بعيدة عن

مستوى ديناميكية الاقتصاد الوطني. كما يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة 50٪ من مداخيل وفوائض الشركة في سندات الخزينة العمومية.

**5- الدعم والحماية الحكومية وغياب الصرامة في تطبيق القوانين:** تفشي ثقافة الاتكال والاعتماد على الدولة لدى المواطن الجزائري رغم صدور الأوامر والمراسيم التي تجبر العائلات على التأمين ضد الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية بعد فيضانات 2001 وزلزال بومرداس 2003 (بمقتضى الأمر رقم 12/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا)، إلا أن الحكومة عجزت في إقناع الجزائريين بتأمين ممتلكاتهم المنقولة والثابتة من المخاطر، فوجهة نظر الأسرة الجزائرية أنه لا داعي لدفع المال بما أن الحكومة تتكفل بترميم السكنات وتعويض المتضررين عن الخسائر.

**6- عدم اعتناق الأساليب التسييرية الحديثة:** أدى عدم تبني شركات التأمين الوطنية للمقاربات الإدارية المعاصرة (إدارة الجودة الشاملة، التحسين المستمر، المقارنة بالأفضل، إعادة الهندسة، ... إلخ) إلى ضعف أداء النظام الإنتاجي وغياب الفعّالية في الأداء والكفاءة في الاستغلال التي بدورها تنعكس سلبا على القدرات التنافسية للمنتج التأميني الوطني كجودة وتكلفة الخدمات المقدمة (ثمن القسط، فترة الانتظار، الوفاء بالالتزامات، ..إلخ).

**7- عدم نجاعة الجهات الرقابية في إرساء مناخ استثمار وفق مبادئ الحوكمة:** عدم تبوء واحتلال الجزائر لمراتب متقدمة ضمن سوق التأمين الدولي قاريا وإقليميا يعزى حتما إلى وجود خلل وثغرات في مهام الجهات الوصية وأجهزة الإشراف والضبط والتأطير والتنظيم الفني للقطاع (المجلس الوطني للتأمينات، لجنة الإشراف على التأمينات، الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، صندوق ضمان السيارات، صندوق ضمان المستأمنين)، حيث لا تقوم بدورها في تثبيت أسس ودعائم الحوكمة، وتوفير جو ديناميكي وسليم للتنافس بين العارضين (فأسعار وثائق التأمين غير محررة كليا بل تحددها السلطات).

إضافة إلى ذلك أن هذه الأجهزة تشتكي من تبعيتها للوزارات والمصالح الحكومية، وقلة وكالاتها ومقراتها الفرعية[28].

**8- العامل الديني:** يرتكز هذا العامل على عدم تقبل فكرة التأمين واعتبارها غير جائزة في نصوص الشريعة الإسلامية، حيث يرى الكثير من الأفراد بأن التأمينات تخالف التعليمات التي نادت بها الشريعة الإسلامية، ويعزز هذا الاتجاه أن الفرد في حاضره لا يشعر بقيمة التأمينات لأنها تحمي مستقبله أو مستقبل أسرته، ولهذا نجده دائم التذمر من عبء الاشتراكات التي تقتطع من أجره شهريًا (التأمين الإلزامي) بل وينظر إلى الأمر كله على أنه ضريبة تستقطع من دخله.

**9- العامل الجبائي:** تخضع حاليًا عقود التأمين إلى الرسم على القيمة المضافة (TVA) بنسبة 17% ويتحملها حامل وثيقة التأمين المؤمن لهم, في حين يخضع المؤّمن إلى الضريبة على الأرباح (IBS) بنسبة 25% ,ويتحمل المؤمن له أيضًا رسومات أخرى شبه جبائية حسب الفروع, فبالنسبة لفرع السيارات: يساهم بنسبة 3% في الصندوق الخاص للتعويضات (FSI)، أما فرع الأخطار الفلاحية فيساهم المؤمن له بنسبة 1% لصالح صندوق ضمان الكوارث الفلاحية (FGCA ). وفيما يخص الفروع الأخرى ماعدا تأمين السيارات، تأمينات الحياة والتأمينات الفلاحية فيساهم ب1% لصالح "صندوق ضمان الكوارث الطبيعية" (FCN)، إضافة إلى ذلك يتحمل المؤمن له في كل عقد تأمين حقوق الطوابع.

وبهذا تصبح الضرائب من بين العراقيل التي تقف أمام تقدم قطاع التأمين بدل أن تكون حافزا لتقدمه مثلما هو الحال في الدول المتقدمة التي تقدم الحوافز الضريبية خصوصا على عقود التأمين على الحياة.[29]

**10- ضعف الوعي التأميني:** يعد ضعف الوعي التأميني أحد أهم معوقات صناعة التأمين في الجزائر، ويعرف الوعي التأميني" :بأنه إدراك الفرد للأخطار التي يتعرض لها في حياته وحاجته للحماية التأمينية التي

توفرها شركات التأمين من خلال ما تقدمه من منتجات لتغطية الخسائر التي يتعرض لها في أمواله ممتلكاته وحياته "

حيث أن الحماية التي كانت تقدمها الدولة للأفراد في السابق بحكم أن الاقتصاد كان اقتصاد اشتراكي،مما وَّلد لدى الأفراد ثقافة الاتكال على الدولة وعدم الاحتياط[30].

**11- تهميش وظيفة التسويق**: والتي لا يمكن الاستغناء عنها لتوزيع منتجات التامين سواء كانت منتوجات تامين الأضرار أو الأشخاص, وقد نتج عن هذا التهميش لوظيفة تسويق التامين نقص الاتصال بين المؤمن والمؤمن له لنقص الإعلام والإشهار الذي يعرف بالمنتجات والمشاريع المستقبلية لمؤسسات التامين أو بالإجراءات المتخذة.

**12- طول مدة تسوية المتضررين**: إذ يعتبر التعويض في عقد التامين من أهم التزامات المؤمن اتجاه المؤمن لهم, وبالتالي قان التعطيل في دفع هذه التعويضات وإطالة إجراءات التسوية تؤثر على المؤمنين لهم وتنزع ثقتهم في نشاط التامين. وبالرغم من ذلك نجد الكثير من المتضررين يشتكون من بطء وطول مدة التسوية من أجل تعويضهم مثل تأمين السيارات، عندما تكون الضحية والمتسبب في الضرر من شركتين أو وكالتين مختلفتين.

**13- ضعف القدرات الفنية في إدارة الأخطار والاستثمار**: ويتمثل ذلك في نقص المختصين وضعف التواصل مع الجهات العالمية للتعرف على احدث طرق إدارة الأخطار واستثمار الأقساط المكتتبة وتسويق منتجات جديدة حسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

**14- نقص الابتكار في المنتجات التأمينية**: إذ لا يوجد الكثير من المنتجات التي تتلاءم مع رغبات المؤمن لهم, وعدم ترويج هذه المنتجات بالشكل المناسب في حال وجدت[31].

**رابعا. النهوض بقطاع التأمين الجزائري (الآليات والسبل: مقترحات تعميق برامج الإصلاح)[32]**

إنّ قطاع التأمين الجزائري يزخر حاليا بقدرات سوق واعدة قابلة للتوسع، ويتجلى ذلك من خلال حجم الأعمال المقدر بـ 99 مليار دج، وقد أصبح من المتطلبات الملحة على هيئات الرقابة والإشراف والشركات البحث في الميكانيزمات والإستراتيجيات التي تمكنها من تخطي المعوقات التي تكبح من نمو السوق.

لذلك نقترح تسريع وتيرة ترجمة وتجسيد الخطوات والإجراءات والتدابير التالية:

**1 - تحسين تسيير الشركات:**

- الاهتمام بتصميم شبكة معلومات وطنية لإمداد متخذي القرارات بالمعلومة المثلى لمسايرة تقلبات السوق الدولي، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا التأمينية ووسائل المعلومات والاتصالات المتطورة؛
- تعزيز دور مجالس الإدارة وإقرار مقاييس النتيجة والنجاعة ؛
- تعزيز أنظمة الإعلام واستعمال جمعية شركات التأمين الجزائرية كفضاء للتشاور وتبادل الخبرات؛
- إقرار قواعد مشتركة للرقابة الداخلية؛
- تعزيز القدرات المالية للشركات، فضلا عن مواكبة المعايير العالمية لاستيفائها في ميادين التعويضات، الملاءة المالية، الاحتياطات الفنية، التوظيفات المالية؛
- البحث عن السبل الفعّالة لاستقطاب الاستثمار طويل الأمد المولد للقيمة المضافة والمنتج للثروة بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وإقامة عقود الشراكة لتطوير القطاع من خلال السعي لتحديث بنيان السوق المالي.

**2 - تحفيز نشاط التأمينات:**

- تخفيف شروط اعتماد وسطاء التأمينات ؛
- تحيين القواعد الاحترازية المرتبطة بنشاط التأمينات ؛
- دراسة مدى مناسبة فتح السوق أمام الوسطاء الدوليين للتأمين المباشر ؛
- تبسيط الجهاز الجبائي الخاص بمداخيل توظيف الأموال برسم التأمين على الأشخاص والرسملة ؛
- تحيين مستويات تمثيل الالتزامات المنظمة بموجب قيم الدولة .

**3 - تحسين المستوى العام للسوق:**

- إعادة دور وصلاحيات شركات سوق التأمينات وجمعية شركات التأمين الجزائرية والجهاز المركزي للتسعيرة؛

- إحداث مدرسة وطنية للتأمينات تحسينا للكفاءات داخل السوق، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية باستقطاب وتدريب العاملين، والبحث عن الكفاءات القادرة على التفاعل مع متغيرات الصناعة التأمينية؛

- تشجيع صيغة التأمين المشترك كأداة انضباطية للتنافس بين المتعاملين ؛

- تشكيل مجمعات تأمينية على مستوى هيئة إعادة التأمين الوطنية، وذلك بغية تحسين الاحتجاز المحلي ؛

- احترام الاتفاقيات المبرمة فيما بين الشركات في مجال تعويض الضحايا ؛

- التشجيع على تبني صيغ التأمين الإسلامي التي تراعي هوية الفرد الجزائري

- منح الاستقلالية في تحديد أسعار منتجات التأمين من أجل تشجيع التوفير ورفع المردودية ؛

- تشجيع الشركات على اعتناق التسويق التأميني، حيث يلعب دور حيوي في تسريع وتيرة نمو قطاع التأمين، فصناعة التأمين بالسوق الجزائري تحتاج لتطوير إستراتيجيات تسويقية مرنة تواكب التغيرات الدولية .

**خاتمة:**

من خلال هذه الدراسة نستطيع القول أن لقطاع التأمين دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الوظائف التي يؤديها. كما يمكن القول أن دور الشركات في تنمية وتطوير سوق التأمين الجزائري خلال الفترة 1995- 2012 لم يرتقي إلى مستوى الطموحات والرهانات بالنظر إلى تواضع وهامشية مردوديته.

وقد خلصنا إلى جملة من النتائج والتي تعتبر **إجابة على الفرضيات** المطروحة وهي:

- إن نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي الخام (PIB) تعرف تذبذبا، إذ انتقلت من 0.68% سنة 1995 إلى0.75% سنة 2012، وهي نسب جد منخفضة بالمقارنة مع ما حققه قطاع التأمين في دول الجوار (تونس والمغرب).

- تأكيد الفرضية الأولى ، فنتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليًا وفنيا وانخفاض مستوى الاستثمار، فقد أخفق قطاع التأمين في تفسير مساهمته الضعيفة نسبيا في النمو الاقتصادي, مع غياب الأثر الايجابي للتأمين على النمو الاقتصادي؛

- نفي الفرضية الثانية، حيث أن إن الدخل الحقيقي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة على أقساط التأمين في الجزائر ؛

- غياب ثقافة تأمينية لدى المجتمع الجزائري؛

- تأكيد الفرضية الثالثة بوجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى التأمينات، حيث أن الناتج المحلي الخام هو من يؤثر في قطاع التأمينات الجزائري.

ومماسبق نقدم **التوصيات** التالية لترقية مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي والناتج والوطني:

- التحكم في التكاليف و تخفيف وفرات الحجم.
- تطوير حصص جديدة في السوق
- التسيير الحسن للموارد المالية
- تحسين نوعية الخدمات بإدخال تقنيات تسيير جديدة و تعميم المعلوماتية في كل مستويات النشاط.
- تحرير سياسة إعادة التأمين و التي من شأنها أن ترفع من اكتتاب العقود, و بالتالي ارتفاع رقم الأعمال.
- زيادة تدعيم رأسمال المؤسسات التأمينية من أجل مواكبة كل التطورات الإقتصادية.
- المساهمة في مختلف الشركات الدولية من أجل كسب خبرة تأمينية عالمية والحصول على أرباح معتبرة.

## قائمة الهوامش

1- علي محمود بدوي: **التأمين**, ط 1, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, مصر, 2009, ص 1.

2- عبد القادر جعفر: **نظام التأمين الإسلامي**, ط 1, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, 2006, ص 289.

3- عمر موساوي: **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري "حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA"**، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر, 2006، ص04.

4- راشد راشد: **التأمينات البرية الخاصة على ضوء قانون التأمينات الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 09.

5- أقاسم نوال: **دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة قطاع التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية-** , مذكرة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر, الجزائر, 2001, ص 57.

6- مصعب بالي: **التامين كأداة لإدارة الأخطار –دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات LA CAAT**, مذكرة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة المسيلة, 2012, ص ص 18, 19.

7- نوال أقاسم: **مرجع سبق ذكره**, ص 72.

8 -François Couilbaut: **Les grands principes de l'assurance,** 3éme édition, Paris, 1997, P39.

9- زروقي ابراهيم, بدري عبد المجيد: **دور قطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني**, مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول" - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف, الجزائر, ديسمبر 2012, ص ص 6, 7.

10- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: **التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية**، جامعة الإسكندرية, 2000, ص 51.

11- كبداني سيدي احمد: **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان, الجزائر, 2013, ص ص 22, 23.

12- بيلال ملاخسو: **دور التامينات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010/1997**, مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول" - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف, الجزائر, ديسمبر 2012, ص ص 8, 9.

13- نور الهدى لعميد: **واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي**, مذكرة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة, الجزائر, 2010, ص 45.

14 - Journal officiel de la République Algérienne: **Loi no 63-201 du 8 juin 1963 relative aux obligations et garanties exigées des entreprises d'assurance exerçant une activié en algérie**, Algérie, NO 39, 1963, p2.

15- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **الأمر رقم 66- 127 المؤرخ في 27 ماي 1966 والمتعلق باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين**, الجزائر, العدد 43, 1966, ص3.

16- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **الأمر رقم 07 – 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات**, الجزائر, العدد 13, 1995, ص 36.

17- Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances: **Activité des Assurances en Algérie Année 2005**, Alger, p02.

18-12/07/2014: http://infosuralgerie.com/ISA.php?dz=www.cna.dz/

19- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية**, الجزائر, العدد 75, 2007, ص 15.

20- فطيمة يحياوي: **دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني –دراسة حالة الجزائر-** , مذكرة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة, الجزائر, 2012, ص 107.

21- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **المادة 274 من الأمر رقم 07 – 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات**, مرجع سبق ذكره, ص35.

22- موساوي عمر: **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري "حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA"**، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2006، ص 84.

23- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **المواد 231، 231، 233 من الأمر رقم 07 – 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات**، مرجع سبق ذكره، ص31.

24- زروقي ابراهيم، بدري عبد المجيد: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 10، 11.

25 -Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances: **Activité des Assurances en Algérie Année 2004**, Algérie, 2005, p 06.

26 -Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances: **Activité des Assurances en Algérie Année 1994**, Algérie, 1996, p 07.

27 -Conseil National des Assurances, **Rapports sur la situation générale du secteur des assurances 2008,** Algérie, 2009, p 13.

28- رشيد بوكساني: **إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 01، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص ص. 57- 59 .

29- فلاق صليحة: **اثر الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري (1990/2008)**، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2010، ص ص 74، 75.

30- حدباوي أسماء: **الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات –دراسة السوق الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص ص 131.

31- حورية حميدوش: **دور قطاع التامين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (1995/2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص ص 206، 207.

32- انظر إلى:

- بيشاري كريم: **تسويق خدمات التأمين وأثره على الزبون (دراسة حالة شركة CAAT)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005، ص ص. 84- 93.
- وزارة المالية: **مجلة أخبار المالية**، العدد 10، الجزائر، جويلية 2008، ص ص6، 7.

- غجاتي الهام: **الدور التمويلي لقطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري**, رسالة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة, الجزائر, 2012، ص ص 235, 236.
- حدباوي أسماء: **مرجع سبق ذكره**, 135,136.
- حورية حميدوش: **مرجع سبق ذكره**, 208, 209.
- بيلال ملاخسو: **مرجع سبق ذكره**, ص 18.